

Distr.: General
15 October 2019
Arabic
Original: English



التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في قراره ٢٤٧٩ (٢٠١٩) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير خاص في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ يعرض تقييما للحالة في دارفور على أرض الواقع، وتوصيات بشأن الإجراء المناسب بشأن خفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، واستراتيجية سياسية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تتضمن تفاصيل خيارات تتعلق بإنشاء آلية متابعة للعملية المختلطة. ويعرض الجزء الأول من هذا التقرير تقييما شاملا للحالة في دارفور وسبلا تتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة، ويعرض الجزء الثاني نتائج المشاورات الأولية مع السلطات الانتقالية الجديدة في جمهورية السودان التي تم تنصيبها في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

ثانيا - تقييم الحالة والخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

ألف - تحليل السياق

١ - الحالة السياسية

التطورات السياسية في السودان

٢ - منذ تقديم التقرير الخاص السابق (S/2019/445) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩ إلى مجلس الأمن، وعلى النحو المشار إليه في الإحاطة الإعلامية التي اشترك في تقديمها إلى مجلس الأمن في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام، جان - بيير لأكروا، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، حدثت تطورات هامة في السودان كان لها أثر مباشر على هياكل الحكم التي كانت سائدة منذ ٣٠ عاما، مما أدخل البلد في فترة انتقال سياسي. وعلى وجه التحديد، قام المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، بوساطة من الاتحاد الأفريقي وحكومة



إثيوبيا، بالتوقيع على إعلان دستوري في ١٧ آب/أغسطس يُنفق بموجبه على ترتيبات انتقالية على مدى الأشهر التسعة والثلاثين المقبلة. وفي ٢١ آب/أغسطس، أدى أعضاء المجلس السيادي اليمين، وهو يتألف من خمسة أفراد عسكريين وستة مدنيين، من بينهم امرأتان. وتولى رئيس المجلس العسكري الانتقالي، الفريق عبد الفتاح البرهان، رئاسة المجلس السيادي لمدة ٢١ شهرا الأولى، وتم حل المجلس العسكري الانتقالي رسميا. وبعد ذلك، سيتولى أحد الأعضاء المدنيين في المجلس السيادي القيادة لمدة ١٨ شهرا المتبقية. وفي نفس اليوم، أدى عبد الله حمدوك، وهو مسؤول كبير سابق في الأمم المتحدة، اليمين بصفته رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، وأدى أعضاء مجلس الوزراء الجديد الثمانية عشرة، ومن بينهم أربع نساء، اليمين في ٨ أيلول/سبتمبر.

٣ - وبينما قوبل إنشاء المؤسسات الانتقالية بترحيب واسع من الشعب السوداني، ادعى بعض أعضاء قوى الحرية والتغيير، وهم الحزب الشيوعي السوداني، والجبهة الثورية السودانية المتألّفة من جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي، وحركة العدل والمساواة/جناح جبريل، وجناح مالك عقار في الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال، والحركات المسلحة السودانية الأخرى، أن الإعلان الدستوري لا يعكس مواقفهم بالشكل المناسب لأنه لا يعبر اهتماما كافيا لإنهاء النزاعات في السودان. وأعربت جهات سياسية فاعلة أخرى من خارج قوى الحرية والتغيير، مثل حزب المؤتمر الشعبي، عن معارضتها الشديدة للحكومة الانتقالية. ولا يزال عبد الواحد نور، قائد جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، يرفض العملية الانتقالية، بما في ذلك تشكيل الحكومة الجديدة.

٤ - وجدير بالإشارة أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قرر في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إلغاء قرار تعليق مشاركة السودان في أنشطة الاتحاد الأفريقي، "ودعا البلدان المعنية إلى رفع جميع الجزاءات الاقتصادية والمالية المفروضة على السودان، بما في ذلك إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب (...)" (PSC/PR/COMM. (DCCCLXXV)). وترددت دعوات مماثلة من جانبنا في محافل مختلفة.

عملية السلام في دارفور

٥ - أفسحت التطورات السياسية التي طرأت في الآونة الأخيرة المجال أمام نهج جديد وفرص جديدة فيما يتعلق بعملية السلام في دارفور. ووثيقة الإعلان الدستوري، التي تنظم الفترة الانتقالية، تتوخى تحقيق السلام العادل والشامل في السودان بعد توقيعها بفترة لا تتجاوز ستة أشهر، وتعالج الأسباب الجذرية للنزاع وآثاره. وتحقيقا لهذه الغاية، تنص الوثيقة على إنشاء لجنة للسلام، مع مراعاة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة المتعلقة بمشاركة المرأة على جميع المستويات في عمليات السلام. وعلاوة على ذلك، تحدد الوثيقة المسائل التي يتعين تناولها في مفاوضات السلام، وتشمل الترتيبات الأمنية، وعودة المشردين واللاجئين طوعا وإيجاد حلول دائمة للمسائل المتعلقة بهم، ومسائل التهميش والعدالة والمصالحة، ومسألة الأراضي، والتوزيع العادل للسلطة والثروة. وأخيرا، تنص على أن اتفاقات السلام الموقعة سابقا بين حكومة السودان والحركات المسلحة سوف يعاد النظر فيها لمعالجة أوجه القصور المحتملة.

٦ - وقد طرأت تطورات مشجعة بعد إنشاء المؤسسات الانتقالية الجديدة. ففي ١١ أيلول/سبتمبر، قام المجلس السيادي، والجبهة الثورية السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال عبد العزيز الحلو، ومؤتمر البجا، وتجمع قوى تحرير السودان برئاسة الطاهر حجر، بالتوقيع، برعاية رئيس

جنوب السودان سلفا كير، على إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض الذي يشكل خريطة طريق واتفاقا لبناء الثقة. واتفقت الأطراف على وقف إطلاق النار، وفتح ممرات إنسانية، والإفراج عن الأسرى، وإنهاء أشكال حظر السفر المفروض على قادة الحركات، وإنشاء لجنة تحضيرية لمفاوضات السلام، وإرجاء إنشاء الجمعية التشريعية الانتقالية وتعيين حكام الولايات حتى يتم التوصل إلى اتفاق السلام. واتفقت الأطراف أيضا على أن توضع مسارات لمعالجة خصوصية المناطق المتضررة بالحرب في دارفور، والمنطقتين، وشرق وشمال السودان. واتفقت على بدء مفاوضات السلام في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بهدف التوقيع على اتفاق للسلام بحلول ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٧ - ونظرا إلى أن الأطراف السودانية اتخذت دورا قياديا في مفاوضات السلام، فالمجتمع الدولي مدعو إلى دعم هذه العملية. وبصورة أكثر تحديدا، طلبت الأطراف أن يعرض اتفاق جوبا على مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لكي يصدر ولاية جديدة بشأن مفاوضات السلام في السودان، ثم على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لأجل إقراره. واتفقت الأطراف كذلك على أن الشركاء الإقليميين، بقيادة الاتحاد الأفريقي، والمجتمع الدولي بقيادة المجموعة الثلاثية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية) جهات لا غنى عنها وينبغي إشراكها في جهود صنع السلام وبناء السلام.

٢ - الحالة الأمنية

٨ - ظلت الحالة الأمنية العامة في دارفور متقلبة، ولكن لم يطرأ عليها تغيير كبير منذ التقرير السابق (S/2019/445). واعتبارا لأسباب تعزى جزئيا إلى تحول اهتمام السلطات إلى مسألة الأمن في الخرطوم والثغرات التي تعتري الأداء الفعال للمؤسسات في ولايات دارفور، شهدت الحوادث الإجرامية تزايدا، ولا سيما في مخيمات المشردين داخليا، وارتفع عدد حالات تخريب المزارع والاحتلال غير المشروع للأراضي في أنحاء مختلفة من دارفور مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وفي الوقت نفسه، شهدت الاضطرابات المدنية تراجعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث سجلت ٢٢ من حالات الاضطراب المدني أدت إلى إصابة ٦٠ شخصا دون وقوع خسائر في الأرواح، خلافا للفترة السابقة الممتدة من ١١ نيسان/أبريل إلى ٢٧ حزيران/يونيه التي شهدت وقوع ١٠٩ من حالات الاضطراب المدني أسفرت عن مصرع ٣٤ شخصا وإصابة ٢٠١ شخص.

القتال بين قوات حكومة السودان والجماعات المسلحة

٩ - تواصلت الاشتباكات المسلحة بشكل متقطع بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في جبل مرة، حيث استهدفت هذه الحركة مواقع القوات المسلحة السودانية حول قولو. وعمد جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد إلى اختطاف مدنيين محليين وموظفين في منظمات غير حكومية دولية طلبا للفدية، وإلى السطو على الشاحنات التجارية ونهب ممتلكات المنظمات الطبية والإنسانية المحلية. وفي الوقت نفسه، تواصل في منطقة داية، شرق قولو، الاقتتال الداخلي بين فصلي جيش تحرير السودان بقيادة صالح بورسا ومبارك علدوك، بسبب محاولة هذا الأخير التفاوض مع السلطات بشأن الاستسلام.

النزاع القبلي

١٠ - مع بداية موسم الأمطار وحلول الموسم الزراعي، سجل المزيد من حوادث احتلال الأراضي ومن التوترات بين المزارعين والرعاة في أنحاء مختلفة من دارفور، مع نهج الرعاة سلوكاً أكثر عدوانية خلال الموسم الزراعي الحالي. ففي منطقة نيريتي، وسط دارفور، تواصلت النزاعات بين المزارعين المشردين داخليا، ومعظمهم من الفور، ورعاة النواوية/الرزيقات الشمالية بشأن الوصول إلى الأراضي الزراعية والتحرش بالنساء. وفي شنقل طوباوية، شمال دارفور، وقعت حوادث مماثلة بين رعاة الرزيقات الشمالية والمزارعين المشردين داخليا، ومعظمهم من الفور والتنجر، بينما وردت في كبكابية، شمال دارفور، تقارير عن إعادة احتلال الأراضي الزراعية من قبل الرعاة في بداية الموسم الزراعي. وإجمالا، تزايدت في عام ٢٠١٩ الهجمات المسلحة المنفذة على يد الرعاة ضد المزارعين والخسائر في الأرواح الناجمة عنها، حيث سجل في شمال دارفور ٧٣ من الحوادث أسفرت عن سقوط ستة ضحايا، مقابل وقوع ٦٤ حادثا وسقوط سبعة ضحايا في عام ٢٠١٨، وأفيد في وسط دارفور بوقوع ٧١ هجوما ومصرع ٢٧ شخصا، مقابل وقوع ٧٠ حادثا ومصرع ٢١ شخصا في عام ٢٠١٨ بأكمله.

١١ - وعلى الرغم من أن النزاعات الدائرة بشأن استخدام الأراضي بين المجتمعات الزراعية والرعية تتكرر خلال الموسم الزراعي (أيار/مايو - تشرين الأول/أكتوبر)، إلا أن حالة الفراغ الأمني والثغرات في الأداء الفعال للسلطة المدنية في منطقة دارفور التي وقعت منذ بداية الاحتجاجات الوطنية عوامل أسهمت في زيادة الحوادث المتصلة بالأراضي. وخلال الموسم الزراعي الحالي، سجلت العملية المختلطة ٥٢ من الحوادث المتصلة بالأراضي أسفرت عن مصرع ٣٣ شخصا، مقابل وقوع ٤٠ من الحوادث أسفرت عن مصرع ١٣ شخصا خلال نفس الفترة من السنة السابقة. ويشمل هذا الرقم جزءا من الموسم الزراعي لعام ٢٠١٩ ويتضمن معلومات محدودة من ولايات غرب وشرق وجنوب دارفور التي أغلقت فيها العملية المختلطة عملياتها.

٣ - الحالة الإنسانية

١٢ - ما زالت الحالة الإنسانية تسير وفق نفس الاتجاهات المبينة في التقرير الخاص السابق (S/2019/445). إلا أنه طرأت منذ ذلك الحين حالات تشريد إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٦ حزيران/يونيه، أسفر القتال القبلي الذي نشب في شرق دارفور بين قبيلتي تاما والرزيقات عن تشريد حوالي ٣٠٠ شخص من قرية هجليج الواقعة شرق الضعين. وفي ٩ حزيران/يونيه، شرد في وسط دارفور حوالي ٩٠٠ شخص من قرية دليغ، في محلية وادي صالح، وقتل ١٣ شخصا بسبب نزاع بين القبائل. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٣٠٠ ٢ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، شردوا من قرى مختلفة (حلة أحمد، وكراكولا، وآرو، وفارادولو، وترغاي، وأومو) في شمال جبل مرة في اتجاه سبنقا، وذلك نتيجة للقتال الذي شهدته المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين قوات الأمن وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. وقدم الشركاء في المجال الإنساني المساعدة إلى المشردين بتوفير المواد غير الغذائية والمأوى والمساعدة الغذائية والخدمات الصحية.

١٣ - وبسبب الأمطار الغزيرة التي هطلت في تموز/يوليه وآب/أغسطس، تضرر وفقا للتقديرات ٣١٥ ٢٥ شخصا من الفيضانات التي ألحقت أضرارا بما يزيد عن ٥٠٠٠ منزلا أو دمرتها في أجزاء من دارفور. وكانت ولاية شمال دارفور أكثر الولايات تضررا، حيث لحقت الأضرار بأكثر من ١١ ٠٠٠

شخص. ووفر الشركاء في المجال الإنساني المأوى الذي يتاح في حالات الطوارئ، والمواد غير الغذائية، والمياه، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والأغذية، والرعاية الصحية، وخدمات مكافحة ناقلات الأمراض وتصريف المياه الراكدة.

١٤ - وحتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٩، الذي يصادف ذروة موسم الجفاف، كان أكثر من ١,٨ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي بمستويات من المرحلة ٣ (أزمة) أو المرحلة ٤ (طوارئ) في جميع أنحاء ولايات وسط وشرق وشمال وجنوب دارفور، وفقا لبيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. أي ما يمثل ١٧ إلى ٢٤ في المائة من سكان هذه الولايات، مقارنة بنسبة ١٤ في المائة للسودان ككل.

١٥ - وشكلت بيئة العمل تحديات أمام العاملين في مجال تقديم المعونة في المناطق الخاضعة لسيطرة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد الذي منع الوصول إلى محلية وسط جبل مرة، ولا سيما في قرى تاري وقيرو وجوكوستي. وفي ٣ تموز/يوليه، اختطفت عناصر يدعى أنها تابعة لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد أربعة موظفين وطنيين في منظمة دولية غير حكومية في قيرونغا (٤ كيلومترات شرق قاعدة العمليات المؤقتة في قولو) وأطلقت سراحهم في ٤ تموز/يوليه. وفي نفس اليوم، قام ثلاثة عناصر من هذه الحركة بنهب أصناف من الأدوية ومعدات طبية من عيادة تديرها منظمة غير حكومية دولية في بر آري، في قولو. وفي ٢٩ تموز/يوليه، اختطف أيضا موظفان محليان يعملان في منظمة غير حكومية دولية وأحد القادة في المجتمع المحلي من قبل عناصر يدعى أنها تابعة لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في قرية تاري، في قولو. وأطلق سراح الموظفين فيما بعد.

٤ - حالة حقوق الإنسان

١٦ - تواصلت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وفقا لنفس الاتجاهات المبينة في التقرير الخاص السابق (S/2019/445). ووثقت العملية المختلطة ١٦ حادثا من حوادث العنف الجنسي والجنساني التي طالت ١٧ شخصا من بينهم سبعة قصر. في ثلاثة حوادث منفصلة تتعلق باغتصاب أربعة قصر، أُلقي القبض على الجناة وتجري محاكمتهم حاليا. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، أبلغ عن ٤٠ حالة انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، تعرضت لها ٢٥٥ ضحية، منهم تسعة قصر و ٣٨ امرأة، مقابل تسجيل ٣٣ حالة ووقوع ١٨٢ ضحية في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه. وفي ٨٥ في المائة من الحالات الأربعين الموثقة، ادعى أن الجناة هم رجال مسلحون من الرحل. وقد لا تعكس الحالات الموثقة العدد الحقيقي للحوادث بسبب نقص الإبلاغ عنها خشية الانتقام، والقيود المفروضة على سبل الوصول إلى الناجين في مناطق السكان المتضررين، وغياب مراكز الشرطة والمرافق الطبية في المناطق النائية.

١٧ - وعلى الرغم من أن النزاع المسلح بين القوات الحكومية وحركات المعارضة المسلحة قد انحسر، تظل بعض المظالم الرئيسية التي تسم الأزمة في دارفور، بما في ذلك النزاعات القبلية، قائمة الذات إجمالا. وعلاوة على ذلك، أسهمت الأزمة السياسية التي طرأت مؤخرا في السودان في تأجيج التوترات بين المشردين داخليا ومجتمعات الرحل، ويعزى ذلك جزئيا إلى الفراغ السياسي وضعف مؤسسات الإدارة وسيادة القانون. ونتيجة لذلك، وقعت اشتباكات عنيفة ونفذت هجمات انتقامية في المزارع ومخيمات المشردين داخليا، ولا سيما في ولايات وسط وجنوب وشمال دارفور.

١٨ - ووقعت غالبية الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير في سياق الاقتتال الداخلي بين فصائل جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في جبل مرة. وفي إطار مهمة آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح الصادر بها تكليف من مجلس الأمن، قامت العملية المختلطة خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بالتحقق من ٨٧ من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق ٨٤ طفلاً (بما في ذلك ٣٥ فتاة)، منها ٣٥ حالة قتل وتشويه، و ١٥ حالة تجنيد واستخدام للأطفال، و ٢٦ من حالات العنف الجنسي، وثمان عمليات اختطاف، وثلاثة هجمات على مدرسة ومستشفين. وفي معظم الحالات، حددت هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بصفاتهم أعضاء في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، وقوات الدعم السريع، وبصفتهم من الرحل المسلحين والرجال المسلحين مجهولي الهوية. ويظل الأطفال الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخليا عرضة للانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي، على يد الرجال المسلحين المجهولي الهوية أثناء اضطلاعهم بأنشطة كسب الرزق. ويظل أيضا خطر مخلفات الحرب، الذي يمس الأطفال على الخصوص، مصدر قلق، ولا سيما في منطقة جبل مرة.

١٩ - ولا يزال يبلغ في منطقة جبل مرة الكبرى عن أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، المدعى ارتكابها أساسا على يد الرحل المسلحين وجماعات المليشيا الأخرى، بما في ذلك في قولو وكاس ونيريتي وكبكائية وأجزاء أخرى من دارفور.

٢٠ - ولقد تسنى تحقيق إنجاز هام بالتوقيع على الاتفاق التاريخي المتعلق بفتح مكتب للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان، من قبل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشلي، ووزيرة خارجية السودان، أسماء محمد عبد الله، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في نيويورك. وستقدم مكاتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الخرطوم ودارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وشرق السودان الدعم للعملية الانتقالية في أربعة مجالات: (أ) مكافحة عدم المساواة ودعم وضع سياسات تساعد في إتاحة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمرأة وتمكينها ومشاركتها؛ (ب) الإصلاح القانوني والمؤسسي من أجل مساعدة الحكومة على مواءمة التشريعات المحلية مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسات قوية لحماية حقوق الإنسان؛ (ج) العدالة الانتقالية: دعم المساءلة والمصالحة، مع المشاركة الهادفة للضحايا في هذه العمليات؛ (د) تعزيز فتح فضاء ديمقراطي ومدني، بسبل منها تعزيز مشاركة النساء والأقليات.

باء - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨) و ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، وبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخين ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩

٢١ - وفقا لبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (PSC/PR/COMM. DCCCXVI) وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٧٩ (٢٠١٩) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أجرت العملية المختلطة اتصالات مع السلطات السودانية بشأن تعليق العمل بالمرسوم ١٠٢ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩ الذي قررت بموجبه هذه السلطات أن تسلم جميع مواقع ومخيمات أفرقة العملية المختلطة المغلقة إلى قوات الدعم السريع. وبناء على ذلك، قام المجلس العسكري

الانتقالي بإلغاء المرسوم المذكور بإصدار المرسومين ٢٠٢ و ٢٠٣ المؤرخين ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، مؤكداً للعملية المختلطة بأن جميع مواقع الأفرقة والمخيمات التابعة للبعثة ستسلم إلى ولايات دارفور لاستخدامها في الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات.

٢٢ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، وضعت العملية المختلطة خطة على مراحل لاستئناف إغلاق وتسليم مواقع الأفرقة المتبقية على الفور بمجرد اتخاذ مجلس الأمن قراراً في هذا الصدد. وتقابل مراحل عملية الإغلاق بشكل عام مسار الخيار الثاني للخفض التدريجي المقترح في التقرير الخاص السابق (S/2019/445)، ويسترشدها بالمعايير الأربعة التالية: (أ) حماية المدنيين باعتبارها محور ولاية البعثة؛ (ب) أمن أفراد العملية المختلطة وأصولها؛ (ج) الاحتياجات اللوجستية أثناء خفض التدريجي؛ (د) المرونة في نقل القوات من أجل توفير الحماية للمواقع التي توقفت فيها العمليات.

٢٣ - ويتوخى في العملية المذكورة أعلاه، وفقاً للبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (PSC/PR/COMM. (DCCCXLVI)، إغلاق مخيم نيالا الكبير، الذي عُلقت عملية تسليمه في حزيران/يونيه ٢٠١٩ نتيجة صدور المرسوم ١٠٢ عن المجلس العسكري الانتقالي، وجميع مواقع أفرقة العملية المختلطة الثلاثة عشرة وفقاً للجداول الزمنية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨). ويتوقع إجراء خفض التدريجي والإغلاق المتوقع على مرحلتين، حيث تشمل المرحلة الأولى مخيم نيالا الكبير، وخور أبشي، وشنقل طوباية، ومنواشي، وسرف عمرة، والطويلة، وسورتوني، وكنتم. بينما تشمل المرحلة الثانية كاس، ونيريتي، وكالما، وقولو، وزانجي، وكبكائية. وستكفل هذه الخطة تسليم مواقع الأفرقة إلى المستعملين النهائيين المدنيين وتوفير قدرة احتياطية بقوام كنيبة على الأكثر للتدخل في الحالات القصوى، على النحو المبين في التقرير الخاص السابق (S/2019/445).

٢٤ - وبعد توقف لمدة أربعة أشهر، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٧٩ (٢٠١٩) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، فإن الخطط جاهزة الآن لاستئناف خفض التدريجي العام في انتظار اتخاذ مجلس الأمن قراراً في تشرين الأول/أكتوبر. وسيتعين النظر في هذه الخطط دورياً في ضوء التطورات السياسية في السودان على العموم، وتوقعات السلطات السودانية.

أداء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٢٥ - منذ عام ٢٠١٧، نفذت العملية المختلطة آلية للرصد والتقييم والإبلاغ فيما يتعلق بأداء الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة. وحتى الآن، أُجري ٣٥ تقييماً يشمل فهم الولاية ودعمها، والقيادة والمراقبة، والتدريب والانضباط، والدعم والصحة، واستعداد الوحدات لتنفيذ المهام المتعلقة بحماية المدنيين وقدرتها على ذلك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت العملية المختلطة تقييمات عن ثلاث وحدات من أصل ١١ وحدة عسكرية منتشرة في البعثة، وهي مستشفى من المستوى الثاني، وسرية هندسية، ووحدة للخدمات الجوية. وتبين بأن أداء الوحدات الثلاثة جميعها أكثر من متوسط، بينما اعتبر أداء إحداها ممتازاً في جميع الفئات مع استخدام التكنولوجيا بفعالية. وعلى الرغم من التقييم الجيد، تم الوقوف على بعض المسائل، منها وجود ذخائر منتهية الصلاحية. وأجرت قيادة البعثة زيارات بانتظام من أجل إدخال تعديلات مرحلية، حسب الاقتضاء، ونظمت تدريبات دورية لتجديد معارف القوات وأفراد الشرطة وصقل مهاراتهم الأساسية.

جيم - تنفيذ المرحلة الانتقالية من خلال مهام الاتصال مع الولايات

٢٦ - على الرغم من التحديات الماثلة، استمر تنفيذ المرحلة الانتقالية للعملية المختلطة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨). ونفذت أنشطة برنامجية مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري في إطار مهام الاتصال مع الولايات في أربعة ولايات في دارفور (شمال وغرب وجنوب وشرق دارفور)، على مستوى ثلاثة مجالات رئيسية: (أ) سيادة القانون؛ (ب) الحلول الدائمة والقدرة على التكيف وسبل العيش؛ (ج) حقوق الإنسان. وبلغ مستوى إنجاز المرحلة الأولى الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، التي خصصت لها ميزانية ١٥ مليون دولار، ٨٠ في المائة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩، على الرغم من تأثير التغيرات السياسية في السودان على بيئة العمل في دارفور، والنقص في الأموال والوقود، وارتفاع التضخم. وتم تمديد نطاق أنشطة مهام الاتصال مع الولايات في مجال سيادة القانون لتشمل كاس وكبكائية، ومن المقرر البدء في تمديد هذه المهام لتشمل منطقة جبل مرة الكبرى في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. ولا تزال الشواغل الأمنية والوجود المحدود لفريق الأمم المتحدة القطري في منطقة جبل مرة الكبرى عوامل تشكل تحديا أمام عملية التوسع في المنطقة.

٢٧ - وخصصت العملية المختلطة للمرحلة الثانية الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ ما قدره ١٧,٢ مليون دولار لأنشطة مهام الاتصال مع الولايات من أصل ما مجموعه ١٩,٧ مليون دولار المخصص لتمويلها البرنامجي. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، تم التوقيع على تسع من أصل عشر مذكرات تفاهم مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي حين أن معظم المشاريع المخصصة للنصف الثاني من عام ٢٠١٩ مبنية على أنشطة نفذت بالفعل في المرحلة الأولى، خصص لدعم سبل العيش في مناطق العودة مبلغ إضافي قدره ٣,٣ ملايين دولار من أجل تعزيز الثقة بين المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة. وأجريت تعديلات في البرامج بسبب تغير الواقع السياسي وحالة سيادة القانون في البلد، مع زيادة التركيز على تقديم الخدمات وأنشطة بناء القدرات التي لها أثر مباشر على المجتمعات المحلية، بينما انخفض دعم الهياكل الأساسية.

٢٨ - وقد أثبتت النتائج المحققة حتى الآن وجاهة الافتراض الوارد في التقرير الخاص السابق (S/2019/445) المتمثل في تسخير مهام الاتصال مع الولايات من أجل التصدي للعوامل الحاسمة المسببة للنزاعات ومنع السقوط مجددا في النزاعات، وذلك بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات السودانية. وأسهمت تلك المهام في تعزيز وجود فريق الأمم المتحدة القطري وعملياته في دارفور، مثلا في ولاية شرق دارفور التي تعمل فيها حاليا تسع وكالات وصناديق وبرامج، مقابل خمس قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وفي مجال سيادة القانون، أنشئت ثمانية محاكم ريفية، وتم تدريب ٢٤٠ من قضاة المحاكم الريفية في مجال الوساطة والفصل في المنازعات بين القبائل، بما في ذلك في كيلكيل، وشرق دارفور، وأنكا، وشمال دارفور. وركزت مهام الاتصال مع الولايات على بناء قدرات أكثر من ١٠٠٠ من ممثلي المجتمع المدني وموظفي إنفاذ القوانين والقضاة والمدعين العامين وموظفي السجون وغيرهم من المهنيين. وأتاح توسيع نطاق المحاكم الريفية وبناء قدرات القضاة والمدعين العامين إلى تحسين الأداء العام للنظام القضائي في الولايات المذكورة أعلاه وأسهم ذلك في تعزيز حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالحلول الدائمة، أدت المشاريع التي تستهدف استخدام الموارد والخدمات المائية في منطقتي بام وقريضة، ولاية جنوب دارفور، إلى الحد من التوترات بين الرحل والمجتمعات المحلية الأخرى. وفي لبدو ومهاجرية وأبو كارينكا،

شرق دارفور، تركز مهام الاتصال مع الولايات على مشاريع إعادة الإدماج، وتحسين سبل العيش، والخدمات الصحية، والوصول إلى الأسواق.

٢٩ - ومن أجل تعزيز تنسيق خطة المرحلة الانتقالية، شكلت العملية المختلطة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر، خلية المرحلة الانتقالية المشتركة لتحل محل الآلية الانتقالية المؤقتة القائمة. وفي دارفور، ستركز هذه الخلية على التنسيق الميداني، بما في ذلك إدارة المعلومات وتحليلها، وإدارة المشاريع، والتوسع التدريجي لمهام الاتصال مع الولايات لتشمل أجزاء أخرى من منطقة جبل مرة الكبرى. وسيكفل تعزيز التنسيق إقامة الروابط بين مهام الاتصال مع الولايات ومصادر التمويل الموازية، بما في ذلك صندوق بناء السلام واستراتيجية تنمية دارفور.

ثالثاً - الاستراتيجية السياسية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والخيارات المتاحة لإنشاء آلية متابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٣٠ - لقد بين التقرير الخاص السابق (S/2019/445) مبررات وضع استراتيجية سياسية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعملية السلام في دارفور، وذلك من أجل إيجاد الزخم في سياق خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي أقره قرار مجلس الأمن ٢٤٧٩ (٢٠١٩) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ومنذ ذلك الحين، وبفضل توقيع الوثيقة الدستورية في ١٧ آب/أغسطس وإنشاء السلطات الانتقالية، اتخذت الأطراف السودانية زمام المبادرة نحو تحقيق سلام شامل، والمجتمع الدولي مدعواً إلى اعتماد نهج جديد لتقديم الدعم. وينبغي أن يسترشد هذا النهج بمبادئ الوثيقة الدستورية، ويعترف بقيادة مؤسسات السودان وشعبه، بما في ذلك النساء والشباب، والمساهمة في نهاية الأمر في إعادة إبرام العقد الاجتماعي في البلاد. والهدف من الاستراتيجية التالية هو مواكبة العمليات التي يقودها السودان خلال الفترة المتبقية من ولاية العملية المختلطة، والاتفاق مع السلطات السودانية على آليات المتابعة المناسبة لدعم أولويات الحكومة من أجل إنهاء النزاع وتحقيق السلام في جميع أنحاء البلاد.

ألف - السياق

٣١ - ينبغي النظر إلى التطورات السياسية الحالية والنهج المتبع نحو تحقيق سلام شامل في دارفور وبقية مناطق النزاع في السودان في ضوء انخراط المجتمع الدولي الطويل الأمد والمبادرات العديدة التي اتخذها دعماً لعملية السلام في دارفور منذ عام ٢٠٠٤، والتي لم تكتمل حتى الآن بإبرام اتفاق سلام نهائي. وقد توجت هذه التغييرات بإصلاح نظام الحكم المستمر منذ ٣٠ عاماً في السودان وأوجدت فرصة لتحقيق اتفاق سلام شامل، وهو ما يندرج ضمن أولويات السلطات الانتقالية في الخرطوم.

١ - المساعي الدولية

٣٢ - يعود تاريخ المساعي السياسية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي رداً على النزاع الذي اندلع في دارفور إلى بدايته، وقد أفضت تلك المساعي إلى نشر أول عملية حفظ سلام مختلطة على الإطلاق في دارفور في عام ٢٠٠٧ وتعيين الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي، بقيادة رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، بعد عام واحد من ذلك. وتشكّل استنتاجات التقرير الشامل الأول الذي

أعدّه الفريق الرفيع المستوى بعنوان ”السعي من أجل السلام والعدالة والمصالحة“، قبل عقد من الزمن، والذي عرّف الأزمة في دارفور بأنها مظهرٌ من مظاهر التوزيع غير العادل للثروة والسلطة في السودان، وبأنها أزمة السودان في دارفور، تشكّل أساس تفاهننا المشترك والأساس المنطقي لمساعدتنا حتى الآن.

٣٣ - وقد أدى الجهد الدولي الكبير الذي بُذل في عملية السلام في دارفور خلال السنوات الخمس عشرة الماضية إلى تحقيق نتائج متباينة. فعلى الرغم من المساعي المكثفة والاستثمارات التي قام بها المجتمع الدولي في عملية أبوجا للسلام، التي أفضت إلى اتفاق سلام دارفور في عام ٢٠٠٦، وعملية الدوحة، التي اختُتِمت بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور في عام ٢٠١١، رفضت معظم حركات دارفور وثائقيهما الختامية. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، يسّر الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي، الذي خلّفه الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور، الاتفاق على خريطة طريق بين حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وحركة العدل والمساواة، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وحزب الأمة القومي لتسريع التقدم نحو إنهاء النزاعات في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، لكن الأطراف لم تتخذ خطوات ملموسة نحو تنفيذها.

٣٤ - وأعادت عدة مبادرات إقليمية إحياء الحوار مع الجماعات و/أو الحركات المسلحة في أعقاب الأحداث السياسية التي وقعت في السودان، والتي أسقطت حكومة رئيس السودان عمر حسن البشير. وجعلت الاجتماعات الأخيرة بين الجماعات المسلحة في دارفور والمجلس العسكري الانتقالي، أو قوى إعلان الحرية والتغيير، التي يسّرت انعقادها إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وتشاد وجنوب السودان ومصر، عملية السلام في طليعة الأولويات، مشدّدة على أهميتها لاستقرار المنطقة.

٢ - الجهات الفاعلة الوطنية وإطار المفاوضات

٣٥ - لقد حدثت إعادة تنظيم للجهات الفاعلة الوطنية وتوحيد للجماعات و/أو الحركات في السودان استعداداً لمفاوضات السلام. وفي هذا السياق، أعادت الجبهة الثورية السودانية، التي تتألف من ثلاث جماعات مسلحة في دارفور - هي حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وحركة العدل والمساواة، والمجلس الانتقالي لجيش تحرير السودان - مجموعة واحدة من المنطقتين - هي الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال جناح مالك عقار - تنظيم هياكلها تحت قيادة الهادي إدريس وعملت بحمة ونشاط مع قوى إعلان الحرية والتغيير في مشاركتها في عملية الانتقال خلال الاجتماعين اللذين عُقدا في القاهرة وأديس أبابا في شهر آب/أغسطس. وقامت ثلاث جماعات أخرى، هي الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال جناح عبد العزيز الحلو، ومؤتمر البجا التصحيحي برئاسة زينب كباشي، وتحالف قوات تحرير السودان بقيادة الطاهر حجر، بإعادة تنظيم نفسها في أوائل شهر آب/أغسطس ضمن تحالف كوش الذي تأسس حديثاً، ودعت إلى ”صياغة مشروع وطني جديد، قائم على الاعتراف بالتنوع العرقي والثقافي والديني“ في السودان. وفي غضون ذلك، لا تزال حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد خارج أي إطار تفاوضي.

٣٦ - واتخذت السلطات الانتقالية قرارات مهمة وخطت خطوات رائدة في ما يتعلق بعملية السلام. فقد اعتبرت أن تحقيق سلام عادل وشامل هو أحد أولى أولوياتها الاستراتيجية، خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر، ولهذا الغرض وضعت الإطار المؤسسي اللازم، الذي يشمل تشكيل لجنة السلام باعتبارها المؤسسة الرائدة في إعداد المفاوضات. والهدف من الوثيقة الدستورية هو ”إنهاء الحرب بمعالجة جذور المشكلة

السودانية والتعامل مع آثارها“، مع تحديد معايير العمل في هذا الاتجاه، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإصدار عفو عام عن الحركات المسلحة، وتنفيذ العدالة الانتقالية وتدابير المحاسبة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتيسير عمل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان، والتقيد بالمعايير الدولية ذات الصلة بتعويض النازحين واللاجئين وإعادة ممتلكاتهم لهم. وتحدد الوثيقة أيضاً ”القضايا الجوهرية لمفاوضات السلام“، التي توصف في كثير من الأحيان بأنها مسببات النزاع في السودان، بما في ذلك الترتيبات الأمنية والتوزيع العادل للسلطة والثروة ونظام الحكم وقضايا الأرض والأراضي القبلية (الحواكير)، والمواطنة المتساوية والعدالة والمصالحة. وتنص في النهاية على إعادة النظر في اتفاقات السلام السابقة لحل الاختلالات، وإدراج اتفاقات السلام الشامل التي توقع بين السلطة الانتقالية والحركات المسلحة في الوثيقة الدستورية.

٣٧ - وتمثلت إحدى الخطوات الهامة نحو بدء عملية السلام في التوقيع، يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، على إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض بين السلطات الانتقالية وائتلاف يضم عشر جماعات وتحالفات مسلحة، برعاية رئيس جنوب السودان سلفاكير. واتفق الطرفان على سلسلة من التدابير المحددة - المذكورة بالتفصيل في الفقرة ٦ أعلاه - التي تؤدي إلى إجراء مفاوضات مباشرة بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بهدف التوقيع على اتفاق سلام بحلول ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بدعم من ”الشركاء الأساسيين“، أي الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الثلاثية وعدة شركاء ثنائيين.

باء - الأهداف والنطاق

٣٨ - تأخذ الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الاعتبار أربعة تطورات مهمة، وهي: (أ) تولي الأطراف السودانية زمام المبادرة في عملية السلام؛ (ب) وأنه لأول مرة في تاريخ السودان الحديث، من المتوقع أن تكون العملية شاملة على نطاق واسع لجميع الجماعات المسلحة و/أو حركات التمرد في السودان تقريباً؛ (ج) وأن الطرفين يدرسان إعادة وضع النزاع في دارفور في سياق السودان الأوسع؛ (د) وأن عملية سلام جديدة قد بدأت بالفعل بمفاوضات مباشرة والتزامات حازمة ومواعيد نهائية صارمة.

٣٩ - والهدف العام من الاستراتيجية المشتركة هو دعم أولى أولويات الحكومة، التي قال رئيس الوزراء حمدوك إنها تتمثل في فض النزاعات القائمة وتحقيق السلام في الأشهر الستة الأولى من المرحلة الانتقالية. وبالتعاون مع الجهات الفاعلة الخارجية الأخرى، سيكون نطاق المساعي المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هو دعم: (أ) عملية سلام شاملة مع الجماعات المسلحة في دارفور والمنطقتين، بما في ذلك الامتثال لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعملاً بالفصل الخامس عشر من الوثيقة الدستورية؛ (ب) وعمليات بناء السلام داخل المجتمعات المحلية؛ (٣) المبادرات الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية؛ (ج) والعمليات الدستورية والانتخابية.

جيم - النهج ومجالات الدعم

٤٠ - يتطلب تحقيق السلام العادل والشامل اتباع نهج يُحدث تحوُّلاً جذرياً ودعماً كاملاً على صعيد المنظومة برمتها (الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة) من أجل التصدي لمسببات النزاع وتحقيق أهداف التنمية

المستدامة. ويشير كل من التقريرين الخاصين السابقين المؤرخين ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩ (S/2018/530 و S/2019/445) إلى المسببات الرئيسية للنزاع في دارفور، التي تشمل قضايا قطاع الأمن المتعلقة بجماعات الميليشيات وانتشار الأسلحة الصغيرة وقضايا الأرض والوصول إلى الموارد، وقضايا الحكم وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحماية، وتأثير تغير المناخ وتدهور البيئة. والأهم من ذلك أن نهج الوثيقة الدستورية تجاه السلام تدور حول "مخاطبة جذور المشكلة السودانية" (الفصل الخامس عشر، الفقرة ٦٧ (أ))، التي تعرفها بطريقة شاملة بأنها "القضايا الجوهرية لمفاوضات السلام" (الفصل الخامس عشر، الفقرة ٦٨).

٤١ - ويكتسي بُعداً هذا النهج الذي يُحدث التحول الجذري، كما أقرته الوثيقة الدستورية على وجه التحديد، أهمية أساسيان لضمان السلام العادل والمستدام، وهما المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، وحقوق الإنسان. فضمن البعد الأول، في سياق اتفاق السلام، ستقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بما يلي: (أ) دعم التزام الحكومة الانتقالية بضمان تمثيل النساء بنسبة ٤٠ في المائة كحد أدنى في الهيئة التشريعية؛ (ب) دعم إنشاء لجان استشارية وطنية معنية بالمرأة والشباب على جميع المستويات؛ (ج) تعزيز استراتيجية الحماية للفتيات الضعيفة من السكان مع إيلاء اهتمام خاص للنازحات في السودان؛ (د) تيسير جهود الحكومة الانتقالية لاستكمال اتفاقها على إطار التعاون بين مكتب الأمم المتحدة للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاعات ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في أفريقيا والتصدي له. وضمن بُعد حقوق الإنسان، ستقدّم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الدعم في المجالات المتفق عليها في اتفاق البلد المضيف المذكور بالتفصيل في الفقرة ٢٠ أعلاه. واستناداً إلى توقيع اتفاقية البلد المضيف بين حكومة السودان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يتعين بدء تشغيل المكتب القطري بسرعة من أجل الاستفادة من الزخم الحالي.

٤٢ - وكما استُنتج في مشاوره جرت على نطاق المنظومة مع السلطات الانتقالية السودانية في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر في الخرطوم، يمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يفيدا في تقديم الدعم من أجل إحلال سلام شامل بالطرق التالية: (أ) توفير الخبرة في مجال إبرام اتفاقات السلام، بما في ذلك من خلال إشراك النساء والشباب وإدراج المنظورات الجنسانية في المفاوضات، وكذلك الآليات لدعم الاتفاق ورصد تنفيذه؛ (ب) معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات داخل إطار أهداف التنمية المستدامة، وتيسير بناء السلام، بطرق منها تدابير بناء الثقة الاجتماعية والاقتصادية، مما يمهد الطريق لعملية مستدامة شاملة؛ (ج) بذل المساعي الحميدة لتسهيل التفاعل بين أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين؛ (د) تمكين الحكومة الانتقالية من الوصول إلى البرامج والموارد اللازمة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، والصناديق، مثل صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني.

٤٣ - وفي غضون ذلك، وخلال الأشهر الستة المقبلة، يمكن للدعم الذي سيقدمه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعملية السلام الشامل أن يركز على دعم مفوضية السلام الوطنية وإنشاء برامج أهلية في جميع أنحاء دارفور كخطوة أولى. وبعد ذلك، يحين وقت إعداد وتنفيذ البرامج ذات الصلة للترتيبات الأمنية المتفق عليها، لا سيما نزع سلاح الجماعات المسلحة وأنصارها وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وكذلك العودة الآمنة والكرامة والطوعية للنازحين وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم تمهيداً مع مبادئ الحلول

الدائمة. وفي المرحلة الثالثة من الفترة الانتقالية، سيعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عملية وضع الدستور والعمليات الانتخابية.

دال - الطريق إلى الأمام

٤٤ - إن التحول الإيجابي في المشهد السياسي في السودان ووتيرة التطورات الحاصلة على أرض الواقع يتطلبان الأخذ بنهج ذي شقين: أولاً، احتمال إعادة صوغ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور واتخاذ موقف لدعم الجهود الجارية لتحقيق السلام الشامل؛ وثانياً، تحديد بعض المعايير العريضة لينظر فيها مجلس الأمن، وذلك لتوجيه المساعي المبذولة لدى السلطات الانتقالية السودانية لالتهاء من وضع الخيارات الخاصة بآلية متابعة للعملية المختلطة، بمجرد إغلاق البعثة.

١ - إعادة صياغة ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٤٥ - دعماً للأولويات الاستراتيجية للحكومة لتحقيق السلام الشامل في الأشهر الستة الأولى من المرحلة الانتقالية، وفقاً للوثيقة الدستورية المؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ وإعلان جوبا المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، يمكن إعادة النظر في أولويات العملية المختلطة للفترة التي تبدأ اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ويمكن أن ينظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الخطوة التالية لخفض قوام العملية:

(أ) يشمل الخيار الأول إعادة تنظيم جغرافي، تمثيلاً مع البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (PSC/PR/COMM.(DCCCXLVI)) وسيتم خطط البعثة المبينة في الفقرة ٢٣ أعلاه (المرحلة الأولى). وفي هذا السياق، ستحتفظ العملية المختلطة بالحد الأقصى نفسه من الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وفي الوقت ذاته توحيد حضورها الجغرافي من المواقع الحالية البالغ عددها ١٣ موقعاً بخفضه إلى ٥ أو ٦ مواقع في وسط جبل مرة، حيث لا تزال العناصر المسلحة نشطة. وفي إطار الخيار الثاني، ستواصل العملية المختلطة خفض قوامها تدريجياً كما هو موضح في الفقرة ٢٣ أعلاه، وذلك بهدف إكمال هذه العملية بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

(ب) خلال هذه الفترة، ستركز ولاية البعثة على تقديم الدعم: (أ) لعملية السلام، (ب) وللمهام المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام، المزمع توقيعه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، (ج) ولمفوضية السلام، (د) ولتعزيز مهام الاتصال مع الولايات وتوسيع نطاقها في جبل مرة. ولهذا الغاية، ينبغي توفير موارد كافية من ضمن ميزانية البعثة الحالية تمثيلاً مع هذه الأولويات العاجلة.

(ج) ينبغي تسليم مواقع الأفرقة المغلقة إلى السلطات الانتقالية لاستخدامها في الأغراض المدنية، بما يتماشى مع قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، ووفقاً لخطة التسليم المتسلسلة التي وضعتها العملية المختلطة والحكومة والموضحة في الفقرة ٢٤ أعلاه.

٢ - معايير إنشاء آلية متابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٤٦ - بعد المشاورات التي أجراها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع السلطات السودانية في الخرطوم ونيويورك في الأسابيع الأخيرة، ولأن الحكومة بحاجة إلى مزيد من الوقت لصياغة احتياجاتها لآلية متابعة

للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تُقترح المعايير العامة التالية لكي ينظر فيها مجلس الأمن باعتبارها مبادئ توجيهية للمساعي التي ستبذل في المستقبل: (أ) المسؤولية الوطنية وتقديم الدعم لهذا الوجود شرطاً أساسياً لنجاحها، وستكون هذه الآلية متسقة مع مبادئ الوثيقة الدستورية وأولويات الحكومة؛ (ب) وتمشياً مع إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي أن تكون الولاية "واضحة ومركزة ومتسلسلة ومرتبطة بحسب الأولويات وقابلة للتحقيق"؛ (ج) ولا تتطلب طبيعة القضايا التي يتعين معالجتها والظروف الأمنية وجود عنصر من عناصر القوة العسكرية؛ (د) ويمكن استيعاب تكاليف المساعدة ضمن الفصل السادس أو الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛ (هـ) وينبغي ألا يتجاوز الجدول الزمني للنشر المرحلة الانتقالية؛ (و) ويجب أن يكون للآلية وجود محدود وتكون ذا أثر جغرافي خفيف. وقد أقر هذه المعايير بوجه عام في الاجتماع السابع والعشرون الذي عقدته آلية التنسيق الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في الخرطوم، والذي أنشأ أيضاً فرقة عمل مشتركة مكلفة بالانتهاء من وضع الخيارات الممكنة لاحتمال وجود آلية متابعة لتقديمها في التقرير المحلي الذي سيُعرض على مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وسينظر ذلك التقرير أيضاً في المزيد من الخطط لتخفيض قوام العملية المختلطة وانسحابها وفقاً للقرارات مجلس الأمن التي سيتخذها في المستقبل.

هاء - الجوانب المالية

٤٧ - أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٨/٧٣ بء ومقررها ٣٥٥/٧٣ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩، للأمين العام بالدخول في التزامات لأجل العملية المختلطة بمبلغ لا يتجاوز ٢٥٨ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ٢٠٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٣ ٧٩٨,٩ مليون دولار. وقد سُددت تكاليف القوات والشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩، في حين سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

واو - الملاحظات والتوصيات

٤٨ - نرحب بالتطورات السياسية المستجدة في السودان ونهتئ شعب السودان وقادته على منجزاتهم، التي حرّكت عملية انتقالية من شأنها أن تقود البلاد نحو مستقبل يعمّه السلام والديمقراطية والازدهار. وسيتطلب تحقيق الأهداف المهمة للغاية المتوخاة من المرحلة الانتقالية استمرار الإرادة السياسية والثبات ووحدة الهدف بين الشعب السوداني وجميع الأطراف السياسية الفاعلة في البلاد. ونقر أيضاً بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا من أجل دعم تطلعات الشعب السوداني من خلال جهود الوساطة الناجحة، مما يؤكد على المساهمة الحاسمة للنهج الإقليمي في منع نشوب النزاعات وحلها.

٤٩ - إن السودان يقف عند مفترق طرق تاريخي. فقد أتاحت التغييرات السياسية التاريخية الجارية في البلاد فرصة فريدة لإنهاء النزاعات المستمرة منذ عقود وللتعامل بشكل أساسي مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل الحكم. ومن أجل تمكين الشعب السوداني من استيعاب هذا الزخم الجديد

بالكامل، نخب بالملتجمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه لدعم العملية الانتقالية، وذلك برفع جميع الجزاءات الاقتصادية والمالية المفروضة على السودان، وحذف اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وكذلك حشد الدعم المالي من أجل التنمية لضمان استدامة المكاسب السياسية الحالية. كما ندعو مجلس الأمن إلى التفكير في إعادة النظر في نظام الجزاءات المفروضة على السودان الذي أنشئ وفقاً لقراره ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بما في ذلك رفع حظر توريد الأسلحة. ونحن إذ نساند السودان في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة، يجب علينا أيضاً أن يظل تركيزنا تركيزاً قوياً علي حجم الاحتياجات الإنسانية في البلد، مع التسليم بأن الانتعاش الاقتصادي سيستغرق بعض الوقت.

٥٠ - وتشكّل التغييرات السياسية في السودان فرصة حقيقية للتوصل إلى اتفاق سلام كامل وعادل وشامل للجميع في دارفور. فقد أوجد التوقيع على الوثيقة الدستورية في ١٧ آب/أغسطس وإنشاء الحكومة الانتقالية واعتماد إعلان جوبا في ١١ أيلول/سبتمبر، الإطار اللازم للتصدي لبقية مسببات النزاع في دارفور وعلى نطاق البلد. ونحن نخب بحكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور وجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النازحون، إلى اغتنام الفرصة والمشاركة في مفاوضات السلام، وفقاً للوثيقة الدستورية وطرائق إعلان جوبا والإطار الزمني الذي حدّده. ونشيد بالدور القيادي الذي تقوم به السلطات الانتقالية في الخرطوم، مجلس السيادة والحكومة على حد سواء، في مد جسور الاتصال بجميع الجماعات المسلحة، ونشيد بدور رئيس جنوب السودان سلفاكير في هذه العملية. ونشيد أيضاً باللقاء التاريخي الذي جمع بين رئيس الوزراء حمدوك وعبد الواحد النور من حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في ٣٠ أيلول/سبتمبر. واستجابة لطلب الطرفين الوارد في إعلانهما الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر، سيواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جهودهما المشتركة من أجل دعم المفاوضات المقبلة لتحقيق سلام شامل وإنهاء النزاعات الدائرة في السودان.

٥١ - وتشكّل الوثيقة الختامية الاستراتيجية للمشاورات التي جرت على نطاق المنظومة مع السلطات الانتقالية السودانية، في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر في الخرطوم، ولا سيما أحكامها المتعلقة بتحقيق عملية السلام والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب وحقوق الإنسان، أساس عملنا مع حكومة السودان وشعبه أثناء سنوات الفترة الانتقالية. وفي هذا السياق، نرحب بالاتفاق على فتح مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان. ويكتسي دعم أعضاء مجلس الأمن لتحقيق هذه الأهداف أهمية حاسمة لنجاحنا.

٥٢ - وتتماشى إجراءات توحيد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإعادة تنظيمها دعماً لعملية السلام على مدى الأشهر الستة المقبلة مع الأولويات الاستراتيجية للحكومة وأحكام الوثيقة الدستورية. وقد أكدت السلطات الجديدة خلال مباحثاتنا معها أهمية عدم خلق فراغ أثناء جهود السلام الجارية وأهمية دعم مفوضية السلام.

٥٣ - وبعد أن تُنجز العملية المختلطة مهامها، فإن العديد من مسببات النزاع، التي عرّفها الوثيقة الدستورية بأنها ”القضايا الجوهرية لمفاوضات السلام“، تستلزم المتابعة. فعلى وجه التحديد، سيستتبع تنفيذ اتفاق السلام، المزمع توقيعه بحلول ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، تنسيق الأعمال والموارد المتعلقة بالترتيبات الأمنية، والعودة الطوعية والحلول الدائمة للنازحين واللاجئين، ونظام الحكم، وقضايا الأرض والحوافير، والعدالة الانتقالية والمصالحة. وستتطلب هذه القضايا اهتمام مجلس السلم والأمن التابع

للإتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية ضمن إطار عمل مناسب، يتم الاتفاق عليه، وعلى أساس التوجيهات التي تقدمها السلطات الجديدة في الخرطوم.

٥٤ - وفي سياق إعادة تنظيم صفوف الجهات الفاعلة السودانية والدولية صوب إحلال سلام شامل، من الضروري تنسيق عمل المبادرات القائمة والكيانات ذات الصلة بها، بما فيها فريق الإتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، نحو أهداف وترتيبات مؤسسية منسقة، وذلك لدعم المبادرات والمؤسسات التي يقودها السودان. وستكون هذه هي أولويتنا المشتركة في الأسابيع المقبلة.

٥٥ - وتمثل المرحلة الانتقالية في دارفور فرصة فريدة للبرهنة على الكيفية التي تفي بها الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والعديد من الدول الأعضاء فيها بالالتزامات التي قطعتها في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنبثق عن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ومما يكتسب الأهمية في هذا الصدد الالتزام الجماعي بضمان اتباع نهج شاملة وتشاركية لبناء السلام، وكذلك تقديم الدعم المستمر للحفاظ على السلام بعد انسحاب العملية المختلطة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لفريق الأمم المتحدة القطري. ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بضمان مزيد من الاتساق من خلال التحليل والتخطيط المتكاملين في تدبير هذه العملية الانتقالية. ونحن لا زلنا نعمل مع الإتحاد الأفريقي، الذي أقر إعلان مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، في السعي للوفاء بالتزامنا المشترك بالسعي لتحقيق الأهداف السياسية التكميلية والاستراتيجية المتكاملة.

٥٦ - وفي الختام، نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص المشترك بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، جيريمياه مامابولو، ولقيادة البعثة وجميع أفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في العمل الإنساني الذين يواصلون العمل في إطار من التعاون من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.